مجلة جامعة أم القرى
للعلوم الاجتماعية

المدينة الجزائرية فضاء للحركات الاحتجاجية
دراسة في سوسيولوجيا الاحتجاج

The Algerian city is a space for protest movements:
a study in the sociology of protest

[1] د.عبد الحليم مهورباشة
١) كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة سطيف٢

[1] Dr. Abdlhalim Mahourbacha
1) Faculty of Social Sciences and Humanities, University of Setif2

الاستقبال ٢٠٢٢/٠١/٢٧ م القبول ٢٠٢٢/٠٥/١٢م

Recived 27/01/2022 Accepted 12/05/2022

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية سوسيولوجية للحركات الاحتجاجية التي عرفتها الجزائر، وكيف تحولت معها شوارع المدن إلى فضاء للحركات الاحتجاجية،حيث تطرقنا في العنصر الأول إلى السياسات العمرانية والأدوات التخطيطية التي اتبعها الفاعلون السياسيون في التحكم في النمو الحضري للمدن، وعلاقة هذه السياسات بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري، حيث قسمناها إلى ثلاثة مراحل تاريخية رئيسية، وضحنا في كل مرحلة تأثير السياسات العمرانية على مجتمع المدينة، كذلك تناولت الدراسة في العنصر الثاني: الحركات الاحتجاجية التي خبرتها شوارع المدن الجزائرية، حيث اتخذت ثلاثة أشكال أساسية : الحركات الاحتجاجية الهوياتية، الحركات الاحتجاجية الدينية، والحركات الاحتجاجية المطلبية، وتناولنا خصوصية كل حركة احتجاجية، وبينا طبيعة الفئات الاجتماعية التي انخرطت فيها،وفي العنصر الثالث والأخير، تطرقت الدراسة إلى الحركة الاحتجاجية الشعبية: ٢٢ فيفري ٢٠١٩، ووضحنا رمزية الشوارع والساحات العمومية، وطبيعة الفئات الاجتماعية التي شاركت في هذه الحركة والشعارات التي رفعها المحتجون.

الكلمات المفتاحية

المدينة، الحركات الاحتجاجية، السياسات العمرانية، الشوارع، المجال العمراني.

Abstract:

This study aims to provide a sociological view of the protest movements known to Algeria. And how the city streets turned in to a space for protest movements,

In the first element, we discussed the urban policies and planning tools adopted by political actors in controlling the urban growth of cities. The relation of these policies to the economic and social transformations that Algerian society has known, Where we divided the study into three main historical stages, We explained at each stage the impact of urban policies on the society of the city, in the second element we studied the protest movements experienced in the streets of the Algerian city, where took three basic forms: identity protest movements, religious protest movements, and demanded protest movements, and we dealt with the specificity of each protest movement, In the third and last element, we touched on the popular protest movement: February 22, 2019, and illustrated the symbolism of the streets and public squares, the nature of the social groups that participated in this movement, and slogans that Filed by protesters.

keywords.

City, Protest movements, Urban Policies, Streets, Urban space

معلومات التواصل :

جامعة سطيف٢،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر

البريد الإلكتروني:(**halimbacha680@yahoo.fr**)عبد الحليم مهورباشة

مقدمة:

شغلت الحركات الاحتجاجية الباحثين في سوسيولوجيا المدينة، حيث نعثر على عديد المقاربات التي تناولت هذه الظاهرة تحليلا وتفسيرا، لكننا في المقابل نقف على حجم الاختلاف بين الحركات الاحتجاجية التي ظهرت في المدن الغربية، وبين الحركات التي ظهرت في المدن العربية، حيث انطبعت بالخصوصيات الاجتماعية والسياسية لمجتمعات هذه المدن، في هذا السياق، عرفت المدينة الجزائرية حركات احتجاجية خلال مرحلة الاستقلال الوطني، تحولت شوارعها وساحاتها العمومية إلى فضاء للممارسة أشكال متعددة من الفعل الاحتجاجي، طالب من خلالها المحتجون بحقوق توزعت بين الهوية والدين والسياسة، ورفعوا شعارات مضامينها تطالب عموما بالحق في المدينة.

يعكس الحراك الاحتجاجي في المدينة الجزائرية التحولات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية، التي خبرتها هذه المدينة على مر عقود زمنية متوالية، فهناك علاقة ارتباطية بين النمو العمراني للمدينة الجزائرية والحركات الاحتجاجية التي عرفتها، حيث تكشف رؤية تاريخية فاحصة للحراك الاحتجاجي في المدينة الجزائرية، أنه لم يأخذ شكلا أو نمطا واحدا، بل في كل مرحلة تاريخية ينبثق نمط احتجاجي معين، يكون كرد فعل على السياسات العمرانية المنتهجة، وتجسد هذه السياسات خيارات النظام السياسي في كل مرحلة تاريخية، فالمدينة ما هي إلا فضاء عمراني تتجلى في زواياه السلطة بكل أشكالها.

تبنى النظام السياسي الجزائري في سبعينات القرن الماضي النموذج التنموي الاشتراكي، ما أدى إلى نمو حضري سريع للمدن، جابهته سلطة المدينة بحزمة من السياسات العمرانية، اتكأت في البداية على الموروث التشريعي الكلونيالي من الناحية التنظيمية، وعلى الممتلكات الشاغرة من الناحية الوظيفية، واستحدث فيما بعد أدوات ومخططات عمرانية للتحكم في النمو العمراني لهذه المدن، و في مطلع التسعينيات، تم التخلي عن هذا النموذج التنموي، بعد أن تبين فشله، وتم تبني النموذج التنموي الليبرالي، حيث سيتم على مستوى السياسات العمرانية التخلي عن كل التدابير والتشريعات القانونية السابقة، واستحداث أدوات عمرانية جديدة، تنسجم مع خيار التوجه نحو اقتصاد السوق.

أدت هذه السياسات العمرانية التي حكمتها الظرفية الاستعجالية والخيارات غير العقلانية إلى تشكيل مدينة بثلاثة مجالات عمرانية متمايزة، منفصلة عن بعضها البعض، نمط عمراني كولونيالي، تم الاستثمار في عقاراته من طرف سلطة المدينة، فحولت وظائفه السكنية إلى وظائف إدارية و تجارية، فيما تولد عن هذه السياسات مجال عمراني رسمي، خضع لشروط وقواعد التعمير القانونية، مع اختلالات هندسية ووظيفية، كما أن عدم قدرة هذه السياسات على مواجهة النمو العمراني للمدن الجزائرية، أدى إلى تشكل مجال عمراني عشوائي، بُني خارج الأطر القانونية للتعمير، ستؤدي العلاقة التفاعلية بين هذه المجالات إلى انبثاق الفعل الاحتجاجي، وستكون شوارع المدن مسرحا للعديد من الحركات الاحتجاجية.

أولا: إشكالية الدراسة:

ظهرت أولى أشكال الحراك الاحتجاجي في شوارع المدينة الجزائرية مع مطلع الثمانينات، عندما حول مناضلوا الربيع الامازيغي شوارع مدن القبائل الكبرى إلى فضاء للفعل الاحتجاجي الهوياتي، مطالبين بحقوقهم اللغوية والثقافية، وفي نفس السياق، تحولت شوارع المدن الجزائرية الأخرى إلى فضاء للحراك الاحتجاجي ذي المطالب الاقتصادية والاجتماعية، حوله نشطاء الإسلامي السياسي إلى حراك احتجاجي ديني، طالب فيه المحتجون بإعادة بعث الهوية الدينية، حيث عرفت هذه الحركات الاحتجاجية مشاركة واسعة للفئات الاجتماعية التي تقطن المجال العمراني العشوائي، وانتهت هذه الحركات بعنف حضري ساد عقد

التسعينات، تحولت معه الشوارع إلى فضاء للعنف والعنف المضاد بين مختلف الجماعات الاجتماعية داخل المدينة.

عاد الزخم الاحتجاجي لشوارع المدينة الجزائرية في مطلع الألفية الثالثة، لكن هذه المرة أخد الاحتجاج الطابع المطلبي، يطالب فاعلوه بتوفير الخدمات الحضرية كالسكن والنقل الحضري، ظل هذا الاحتجاج يتراكم بشكل تدريجي ليتحول إلى حركة احتجاجية شعبية (22 فيفري 2019)، انبعث عنها نشاطا سياسيا احتجاجيا في شوارع المدينة، بعد عقود من ترويضه وتدجينه، ومنع ساكنة المدينة من استخدامه في المسيرات الاحتجاجية، وإخضاعه إلى مراقبة مستمر من قبل أجهزة القمع المختلفة، في المقابل، أُستخدم من طرف أعوان النظام السياسي في استقبال رموزه في احتفاليات كرنفالية، كانوا يعززون من خلال هذه الطقوس سلطويتهم على الشارع فزيقيا ورمزيا، لكن في لحظة تاريخية فارقة زحفت حشود من مختلف الفئات الاجتماعية على هذا الشارع العمومي، راغبة في إعادة تملكه من جديد، ومعلنة عن ميلاد حراك احتجاجي شعبي، طالب فاعلوه بإعادة صياغة قواعد اللعبة السياسية .

انخرطت في هذا الحراك الاحتجاجي فئات اجتماعية من مختلف المنحدرات الاجتماعية، ومن مختلف المواقع الطبقية والتيارات الأيديولوجية، شكلت بتضامناتها النضالية داخل الشارع ما يشبه هوية جماعية مشتركة، واتفقت على مجموعة مطالب تشي بضرورة إحداث تغيير سياسي، لذلك سنسعى في هذه الدراسة إلى تقديم تفسير سوسيوتاريخي للكيفية التي تحولت بها الحركات الاحتجاجية ذات الطبيعة الفئوية والجغرافية المحدودة إلى حراك احتجاجي شعبي في المدينة[1]، ونرى أن هذا الحراك الاحتجاجي ينطوي على خصوصيات تجعله يتقاطع مع خصوصيات حركات احتجاجية ظهرت في مدن أخرى، لكنه مطبوع بجملة خصائص سوسيومجالية نحتاج أن نكشف عنها في هذه الدراسة، من هذا المنطلق، سنسعى إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

– ما طبيعة السياسات العمرانية التي خبرتها المدينة الجزائرية؟ وكيف تحولت شوارع المدن الجزائرية إلى فضاء للحركات الاحتجاجية ؟

– ما هي أشكال الحراك الاحتجاجية التي عرفتها شوارع المدن الجزائرية؟ ما طبيعة الفئات الاجتماعية التي مارست الفعل الاحتجاجي في شوارع المدينة الجزائرية؟ وما هي خصوصيات هذه الحركات الاحتجاجية ؟

– كيف تحولت شوارع المدن الجزائرية إلى فضاء للحراك الاحتجاجي الشعبي (22فيفيري2019)؟ وما هي خصوصيات هذا الحراك الاحتجاجي؟ وما طبيعة الفئات الاجتماعية التي شاركت فيه؟

ثانيا: أهمية الدراسة:

– تأتي أهمية دراسة الحركات الاحتجاجية في شوارع المدينة الجزائرية في كونها تفتح ورشة تكفير سوسيولوجي في الحركات الاحتجاجية التي عرفتها المدن الجزائرية طيلة عقود الاستقلال الوطني.

– تتمثل أهمية هذه الدراسة في سعيها إلى تقديم تفسيرات سوسيولوجية لطبيعة العوامل السوسيوتاريخية التي أدت إلى انبثاق الحركات الاحتجاجية في المدينة الجزائرية، بعيدا عن التفسيرات السياسوية و الأيديولوجية لهذه الظاهرة الحضرية.

– تتمثل الأهمية المعرفية لهذه الدراسة في محاولة توظيف سوسيولوجيا المدينة في مقاربة ظاهرة الحركات الاحتجاجية في المدن الجزائرية، ما يسهم في تطوير هذا الحقل المعرفي في الجامعة الجزائرية، فظاهرة الاحتجاج المديني لم تنل مساحة واسعة من النقاش الأكاديمي.

ثالثا: أهداف الدراسة:

– توضح هذه الدراسة السياسات العمرانية التي خبرتها المدن الجزائرية في مرحلة الاستقلال الوطني، وتهدف إلى معرفة

[1] طرحنا سؤالا في خاتمة دراسة أجريناها سابقا حول المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي، هل يتحول الحراك الاحتجاجي المطلبي إلى حراك احتجاجي سياسي شامل؟ أنظر: عبد الحليم مهورباشة، الطاهر سعود، الحراك الاحتجاجي والمدينة الجزائرية: مقاربة سوسيولوجية، مجلة عمران، العدد20(2017).

الأدوات والإجراءات التي اتخذتها سلطة المدينة في مواجهة ظاهرة النمو الحضري.

– تبرز هذه الدراسة أشكال الحركات الاحتجاجية التي عرفتها شوارع المدن الجزائرية، والعوامل السوسيوتاريخية التي أدت إلى انبثاقها.

– تُبين هذه الدراسة باستخدام التحليل السوسيولوجي العلاقة بين السياسيات العمرانية التي خبرتها المدن الجزائرية وأشكال الحركات الاحتجاجية، وتسعى إلى تحديد الخصوصيات السوسيولوجية للفئات الاجتماعية التي مارست الفعل الاحتجاجي.

رابعا: منهج الدراسة وفرضياتها الرئيسية:

نوظف في هذه الدراسة المنهج السوسيوتاريخي للكشف عن العلاقة بين النمو العمراني للمدن الجزائرية والحركات الاحتجاجية التي كانت شوارعها مسرحا لها، وكذلك نستخدم المنهج المقارن في المقارنة بين أشكال الحركات الاحتجاجية والفئات الاجتماعية التي شاركت فيها، وسنحاول أن نختبر فرضيتين رئيسيتين، الأولى: ترى أن هناك علاقة ارتباطية بين الحركات الاحتجاجية والمسألة الحضرية، فالمدينة الجزائرية هي نتاج رؤية سياسية نفذها الجهاز البيروقراطي، وهذا انطلاقا من الفكرة الشائعة عن أيديولوجيات التنمية في دول العالم الثالث التي ترى أن الدولة هي المسؤول عن التنمية، ففي غياب رأسمالية وطنية تقوم الدولة بعملية التنفيذ والتوجيه و التنمية(Médard, 25 ; 1990)، وتذهب الفرضية الثانية إلى أن هناك علاقة ارتباطية بين توزيع الريع الحضري وتنامي الحركات الاحتجاجية، فالمدينة الجزائرية هي محصلة الصراع الاجتماعي بين الأفراد والجماعات الاجتماعية للحصول على الريع الحضري، الذي يتشكل من الريع العقاري(الممتلكات الشاغرة والعقار) والريع النفطي (**Madani**,2012).

خامسا: المدينة الجزائرية: مسار تاريخي من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسات العمرانية:

عرفت المدينة الجزائرية في مرحلة الاستقلال الوطني تحولات اجتماعية واقتصادية وعمرانية، فبعد أن كان عددها لا يتجاوز العشرات عشية خروج الاستعمار الفرنسي(1962) يبلغ عددها اليوم الآلاف، تعيش هذه المدينة تحت وقع أزمة حضرية متصاعدة، بسب تفاقم المشكلات الحضرية التي تعيشها ساكنتها، وتعد هذه المدينة محصلة السياسات العمرانية والإجراءات التخطيطية التي اتخذها الفاعلون السياسيون كتدابير إجرائية لمواجهة النمو الحضري، لذلك فهم وتفسير الحركات الاحتجاجية التي خبرتها المدن الجزائرية مربوط بفهمنا لهذه التحولات العمرانية والتخطيطية التي عرفتها طيلة عقود الاستقلال الوطني.

1-–المرحلة الأولى: من توظيف التركة الكولنيالية إلى التوجيه الاشتراكي للسياسات العمرانية (1962–1989):

المرحلة الجزئية الأولى: 1962–1979م:

تبنى النظام السياسي غداة الاستقلال النموذج التنموي الاشتراكي القائم على فكرة الصناعات المصنعة، بناء على قاعدة التخطيط المرحلي كان أولها المخطط الثلاثي الأول (1969–1976)، ليليها المخطط الرباعي الأول والثاني، حيث يحتوي كل مخطط على حجم الموارد المالية المخصصة لكل قطاع اقتصادي.

ضمن هذه المخططات تم إعداد السياسات العمرانية، فنجد في العقد الأول 1960–1969 أن السياسة العمرانية غائبة بشكل واضح، حيث أعطت الدولة الأولوية للقطاعات الأخرى التي اعتبرتها أكثر حيوية من البناء والفضاء الحضري(CHORFI, 2019 ;43) وإلى غاية 1970 م كان الشغل الشاغل الرئيسي للسلطات العامة هو إدارة الممتلكات الشاغرة التي تركها الأوروبيون(Semmoud et Aït Amirat, 135; 2009)، وفي هذه المرحلة، أصدرت الدولة عدة مراسيم قانونية لنقل ملكية الممتلكات الشاغرة إلى الأملاك العمومية، فبموجب الأمر رقم 66–102 المؤرخ 6 مايو

1966، تم نقل الملكية النهائية للممتلكات التي تركها الفرنسيون الشاغرة إلى الدولة(Madani, 2012 ; 91)، واستمر التخطيط العمراني بعد الاستقلال كما كان أيام الإدارة الاستعمارية، بسب التبعية في مجال التشريع القانوني و التقني، فتبنت الدولة وأجهزتها البيروقراطية الإجراءات التنظيمية التي لا تمس بالسيادة الوطنية، وأوكلت لمكاتب الدراسات الأجنبية والمحلية دورا في مواصلة العمل بأدوات التخطيط ذاتها(سعيدوني،2016:18) .

بينما في العقد الثاني (1970-1979) فتم استدراك ما فات، وبدأ ت عملية استيعاب أزمة الإسكان الحضري، التي بدت وكأنها أكبر تحد يواجه النظام السياسي، فيمكن اعتبار عام 1974 عامًا أساسيًا يتوافق مع تعزيز سياسة الدولة للاقتصاد والتنمية من خلال تنفيذ الإصلاح الزراعي والخطة الرباعية الثانية، التي تدعم تسريع الانتشار الصناعي، وكذلك تم إطلاق خطط تنموية خاصة بالولايات (PDW)، كأحد أدوات التنمية المحلية، استفادت منها فقط المدن الرئيسية بالولايات(CHORFI, 2019 ; 43).

تم استحداث العديد من الأدوات العمرانية في هذه المرحلة كالمخطط الحضري الرئيسي (PUD) والمخطط الحضري المؤقتة (PUP) للتحكم في النمو الحضري للمدن الجزائرية، وتم إدراج التنمية الحضرية للبلديات في إطار سياسة التنمية الوطنية (CHORFI, 2019 ; 49)، كذلك تم الاعتماد على المناطق السكنية الحضرية الجديدة ((ZHUN)، وهو إجراء تخطيطي ظهر سنة 1975م لمعالجة العجز في برامج الإسكان الحضري.

انتهت هذه المرحلة بتمايز سوسيومجالي لثلاثة مجالات عمرانية على مستوى المدينة الجزائرية، وهي: المجال العمراني الكولنيالي، والمجال العمراني الرسمي، الذي استحدثه المخططات العمرانية (التجزئة العمرانية،ZHUN)، والمجال العمراني العشوائي- الفوضوي[2]، سيكون لطبيعة العلاقات التبادلية والتفاعلية بين هذه المجالات العمرانية الأثر الأبرز في الحركات الاحتجاجية التي ستعرفها المدينة في المستقبل القريب، فإذا اتسمت هذه المرحلة بغياب شبه كلي للفعل الاحتجاجي، فإن العقود التي ستليها ستكون غير ذلك، كذلك تحمل هذه المرحلة البذور الجنينية لمعظم المشكلات الحضرية، التي ستتفاقم في العقود المقبلة، كأزمة السكن، حيث لم تعد التركة العمرانية الكلونيالية قادرة على مواجهة النمو العمراني للمدن، الذي نتج عن نزوح ريفي هائل بلغ معدلات قياسية في منتصف السبعينيات(Cote, 2005).

أصبح مجتمع المدينة الجزائرية مزيجا من ساكنة المدينة والمهاجرين من الريف، حيث تمايزت المجالات العمرانية، وبدأت تتشكل هويات اجتماعية جديدة وثقافات فرعية خاصة بكل مجال عمراني، أطلق البعض على هذه الظاهرة بترييف المدن، حيث ستساهم هذه الظاهرة في رسم تمثلات سلبية لساكنة كل مجال عن المجالات الأخرى، كما أن هذه التمايزات السوسيومجالية ستكشف عن مدى الحضور الرسمي للسلطة في المجالات العمرانية، والتي ستعمل على إعادة تأهيل المجال العمراني العشوائي، الذي بني خارج رقابة الإدارة الحضرية.

أدى النموذج التنموي الاشتراكي إلى تشكل بينة طبقية حضرية جديدة، تشكل الطبقة العاملة عمودها الفقري، كما لوحظ بداية تشكل طبقة حضرية وسطى، تضم شرائح التجار الصغار والمحامون والأطباء والإطارات، والكوادر الفنية، حيث ساهمت الدولة في توسيع قاعدة الطبقة الوسطى من خلال الترقية الاجتماعية،إما بشكل مباشر عن طرق القطاع العمومي(Abdi, 1985 ; 100)، وإما عن طريق حرية الممارسات التجارية، كذلك، استفاد فقراء الحضر

[2] لا ندعي أن هذا التقسيم الثلاثي للمجال العمراني، يشمل كل المدن الجزائرية، لكنه ينطبق على المدن الرئيسية للولايات.

في هذه المرحلة من سياسات الرعاية الاجتماعية، التي انتشلتهم من حوافر الفقر، فساهمت مجانية التعليم في الترقية الاجتماعية لأبنائهم، كما عملت السياسات الحكومية على توفير الخدمة الصحية المجانية، حيث عرفت هذه المرحلة تراجعا في معدلات الفقر الحضري.

المرحلة الجزئية الثانية: من 1979 إلى 1990:

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين بدأت ملامح مرحلة سياسية واقتصادية جديدة، أعيد النظر في النموذج التنموي الاشتراكي وذلك بالتقليص من حجم الاستثمارات الموجهة للقطاعات الاقتصادية المنتجة، والتوجه نحو القطاع الخدماتي والاستهلاكي، تمشيا بزعم الفاعلين السياسيين الجدد مع التحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري، فاعتبرت السنوات الأولى من الثمانيات مرحلة إدارة ميراث مرحلة بومدين، فالنموذج الجديد سيعطي مكانًا كبيرًا لاتجاهين جديدين: تخفيف القيود على الاستهلاك وخصخصة القطاع العمومي (Bendjelid , Brûlé, 2004, 16).

من هذا المنطلق، نالت السياسات العمرانية حظها من الاهتمام من طرف الفاعلين السياسيين، فعاد الاهتمام بها بصورة جدية، فاقترحت برامج عمرانية طموحة كميترو الجزائر، وهذا بهدف فك الاختناق عن المدن والموانئ، وإيواء أصحاب المساكن المتدهورة(علي الكنز، 2015، 133)، كما تم استحداث هيئات ومؤسسات عمرانية، وأعيد النظر في أدوات التخطيط العمراني، فبدأ التوسع الحضري السريع من خلال البرامج الضخمة للإسكان، وذلك بسبب تنفيذ أدوات (PUD / PUP) وأدوات وآليات التخطيط الأخرى : ZHUN، ZI، ZEA، ITUE ، ..."(CHORFI , 2019, 51).

عرفت هذه الفترة تغييرا كبيرا في استخدامات الأرض الحضرية، وشهدت إنشاء هيئات مختصة في العمران، أنشئت وزارة التهيئة العمرانية (ANAT) في عام 1981م، وتميزت أيضا هذه المرحلة بالتقسيم الإداري لعام 1984م، كذلك تم إصدار سلسلة من القوانين والنصوص، وتم استحداث أدوات تخطيطية كالمخطط الجهوي لتهيئة الإقليم ((SNAT)، المخطط الإقليمي لاستخدام الأراضي(SRAT) ومخطط تهيئة الولاية (PAW) (Maouia , 2000 ;215)

أدى انهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية إلى دخول المجتمع في أزمة اقتصادية خانقة، لاحت شرارتها الأولى في منتصف الثمانينات، الأمر الذي انعكس سلبيا على المشروعات العمرانية، وعلى التمويل المالي للمشاريع الإسكانية، حيث عرفت مؤسسات الانجاز العمراني تأخرا في انجاز المشاريع، الأمر الذي ضاعف من حدة أزمة السكن، التي تعتبر المشكلة الحضرية الجوهرية، كما عرفت معدلات البطالة ارتفاعا محسوسا، وبدأ الشباب يشعر بالتذمر من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. "فقد أظهرت المردودية الاقتصادية المنخفضة للشركات التي تم إنشاؤها محدودية النموذج الشعبوي الاستبدادي في الثمانينات، و ستتميز هذه المرحلة بأعمال شغب حضرية وأزمة اجتماعية عميقة(Addi, 2012 ;29).

تنامت الفوارق الاجتماعية بين ساكنة المدينة بعد التوجه الجزئي نحو ليبرالية السوق، حيث ظهر أغنياء جدد، حصلوا أموالا طائلة من الفساد الذي طال مؤسسات القطاع العمومي، كما عرفت هذه المرحلة غليانا على مستوى الجبهة الاجتماعية، فشن العمال العديد من الإضرابات، وتنامت الحركات الاحتجاجية الطلابية، فتحولت المدينة الجزائرية إلى مسرح للفعل الاحتجاجي، فبعد سنوات الخمود والركود، أصبحت هناك رغبة للأفراد للتظاهر ضد السياسات العمومية، مطالبين بالتوزيع العادل للثورة،" ففي خمسة وعشرين عاما، انتقل مركز الثقل في الجزائر من الأرياف نحو المدن، التي كان يعيش فيها حوالي نصف السكان، وقد تجرد ألاف الريفيين من طابعهم الريفي[..]فجأة تحولت أزمة الأرياف إلى أزمة المدن، إنها أزمة البنى الحضرية(السكن، التسيير، التنمية، وأوقات الفراغ) التي تخضع لصعوبات كبيرة

من كثافة السكان الجدد، إنها أزمة المدينة الهشة بتعبير السوسيولوجي عبد القادر جغول (جغول، 1980: 225).

إذا أردنا أن نوجز القول في هذه المرحلة، نقول أن المدينة الجزائرية التي كانت منتج النظام السلطوي الشمولي والنموذج التنموي الاشتراكي، ستدخل في أزمة حضرية عميقة،" ففي إطار نظام سياسي شمولي أو متسلط تكون طبيعة العلاقات الاجتماعية هشة وسطحية في الأحياء، لأن طبيعة النظام السياسي لا تسمح ببناء الجمعيات والحركات الاجتماعية(الرشيق، 2018: 16)، وعرفت هذه المدينة تراتبية اجتماعية لم تتولد من التقسيم الاجتماعي للعمل، وإنما نتيجة لتوزيع الريع الحضري بين ساكنتها، حيث بيعت الممتلكات العقارية الشاغرة بالدينار الرمزي للخواص، لذلك نقل الملكية اعتبر بمثابة الرافعة الرئيسية للترقية الاجتماعية الحضرية(Madani, 2012 ; 92).

المرحلة الثانية: من تفكيك التركة العقارية الاشتراكية إلى التوجيه الليبرالي للسياسات العمرانية (1990–2000):

بدأت هذه المرحلة بتعديل الدستور الجزائري(1989م)، أين تم إقرار التعددية السياسية والانفتاح الإعلامي، وتبني النموذج الاقتصادي الليبرالي، فدخلت المدينة الجزائرية مرحلة مختلفة جذريا عن المرحلة التي سبقتها، فبناء على الخيار السياسي والاقتصادي الجديد سيتم العمل على تفكيك منظومتها القانونية والتشريعية، حيث صدر القانون التوجيه العقاري[3]، الذي يحدد القوام التقني والنظام القانوني للأملاك العقارية، وأدوات تدخل الدولة الجماعات والهيئات الوطنية، كذلك تم إلغاء قانون الاحتياطات العقارية وتم استحداث السوق العقارية، وسنرى كيف يعمل الريع العقاري على مضاعفة أزمة المدينة الجزائرية، حيث وصل طموح بعض الأفراد إلى شراء المنشآت الصناعية القريبة من المناطق العمرانية لبيع عقارها وليس للاستثمار فيها اقتصاديا.

وفق هذه الرؤية الليبرالية للاقتصاد، تم إنهاء العمل بالأدوات العمرانية القديمة، واستحدثت أدوات جديدة ممثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(PDAU)، يتمثل دوره الرئيسي في التحكم في النمو العمراني وتوجيه في المستقبل، و كذلك مخطط شغل الأراضي(POS)، وقد أضفي على هاتين الأداتين طابع قانوني ملزم لمراقبة شغل الأراضي وتنظيمه(سعيدوني، 2016: 34).

أدى فشل النموذج التنموي الاشتراكي إلى استنفاد قدرات إعادة توزيع الثورة في الثمانينيات من القرن الماضي، حيث تصدع التماسك الاجتماعي تدريجيا تحت تأثير الأزمة، سنشهد عودة ظهور المنطق الإثني- اللغوي، والعودة إلى النمط الغربي للتنمية واللجوء إلى الخصخصة، والذي يتم تقديمه باعتباره الدواء الشافي، والتحول من الشعبوية الاشتراكية إلى الليبرالية المافيوية (Harbi, 2007 ;25)، إذن، أدت هذه التحولات إلى تعميق الأزمة الاقتصادية، مما اضطر الفاعلين السياسيين اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للاستدانة الخارجية، مقابل الرضوخ لبرامج التكيف والتعديل الهيكلي(Bouyacoub, 1997).

حدث انكسار في البنية الاجتماعية لمجتمع المدينة الجزائرية بسب التحولات العمرانية والاقتصادية المتسارعة، فأصبحت ظاهرة التفاوت الاجتماعي التي كانت خلال مراحل سابقة من تطور المجتمع مرفوضة على مستوى الخطاب السياسي، المتميز بنزعة شعبوية قوية، اليوم هي ميزة جوهرية، وسيكون من الصعب التخلص منها أو التخفيف من حدتها (Harbi, 2007 ; 25)، كذلك تدحرجت الفئات الاجتماعية التي تنمي إلى الطبقة الوسطى إلى الطبقات الفقيرة،" فلقد ضمت إلى مجتمع التهميش فئات الوسطى التي أصبحت في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الكبير الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية(الكنز، جابي، 1994:23).

انتهت هذه المرحلة التاريخية بتحول شوارع المدينة الجزائرية إلى مسرح للفعل العنيف، كالتفجيرات التي عرفتها مدينة

[3] القانون رقم 25/90 مؤرخ في 18 نوفمبر1990.

الجزائر العاصمة، والاغتيالات التي طالت المثقفين والصحافيين والإطارات، فأدت الأزمة الأمنية إلى تنشيط ظاهرة النزوح الريفي تجاه المدن، التي كانت أكثر أمنا، كما أدت هذه الأزمة إلى توسع المجال العمراني العشوائي، الذي ابتلع كليا المجال العمراني الرسمي، ولم يسلم من هذا التغيير المجال العمراني الكلونيالي، الذي نهبه الخواص وادخلوا عليه تغييرات مرفولوجية ووظيفية، وأصبح المطلب الرئيسي لساكنة المدينة الأمن والأمان لا غير، وتناسى الأفراد المشكلات الاجتماعية الحضرية والاقتصادية.

- المرحلة الثالثة:من التوجيه الليبرالي للسياسات العمرانية إلى الفساد الاقتصادي والسياسي(2000–إلى 2019):

يتفق الباحثون المهتمون بالشأن السياسي والاقتصادي الجزائري على أن هذه المرحلة وعلى خلاف المراحل السابقة، بدأت بمؤشر سياسي ايجابي يتمثل في المصالحة الوطنية، التي أنهت سنوات من العنف بين الجزائريين، إلا أنها أيضا أسوأ مرحلة في تاريخ الجزائر المستقلة، عرفت فيها الجزائر معدلات قياسية من الفساد المالي والإداري والسياسي،"فكشف مؤشر الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية أن الجزائر سجلت 2.8 من أصل 10 مقابل 2.6 في عام 2003 ، و 2.7 في عام 2004، فالجزائر من بين البلدان التي بلغ فيها الفساد نسب عالية، و تجدر الإشارة إلى أن الحد الأقصى هو 4 من أصل 10، والجزائر تحتل المرتبة 97 من 159 دولة(RAPPORT D'ÉVALUATION DU MAEP , 2007 ; 108).

استمرت من الناحية السياسية ديمقراطية الواجهة بانتخاب رئيس جديد، ستنتهي ولاية حكمه بإرغامه على الرحيل من طرف الشعب، دخلت معه الجزائر في مرحلة من الانفتاح الاقتصادي، فكانت كل الخيارات باتجاه تعميق التوجه الليبرالي مع الحفاظ على سياسات الرعاية الاجتماعية، إلا أن ارتفاع عائدات المحروقات في منتصف العشرية الأولى من القرن الواحد العشرين، دفعت الماسكين بزمام السلطة إلى تبني خيار الاستهلاك المفرط، و التركيز على الاستثمار في قطاع الخدامات، الأمر الذي فتح المجال أمام الخواص للاستيراد، فتآكلت آخر بقايا المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، وتصحرت الحياة الاقتصادية بأكملها، وسيتم الاعتماد كليا على الريع البترولي بشكل يكاد كلي،"فالجزائر هي سوناتراك ، وسوناتراك هي الجزائر، وهي أكبر شركة نفط في إفريقيا ، لا تزال توفر أكثر من 98٪ من أرباح البلاد من العملات الأجنبية، وتؤثر على معدل النمو من خلال الإنفاق العام، وبالتالي على مستوى العمالة ومعدل التضخم واحتياطات النقد الأجنبي (MEBTOU,2015).

عرفت المدينة الجزائرية في هذه المرحلة مجموعة من التغييرات العمرانية، حيث حافظت على طابعها التقني – البيروقراطي مع إسناد مشاريع الانجاز العمراني للمقاولين الخواص، ومكاتب الدراسات العمرانية الأجنبية والمحلية، وتحولت المدن إلى ورشات كبرى لتحديث بناها التحية(شق الطرق السريعة، شبكة نقل ميرتو، التجمعات السكينة الكبرى، الجامعات،..الخ،).

صدر في هذه المرحلة قانون التوجيهي للمدينة سنة 2006[4] لتنظيم عمليات التدخل والتهيئة العمرانية، وحدد الأدوات العمرانية ممثلة في مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي، كما حدد صلاحيات الدولة في مجال تسيير المدينة، ورغم الملامح الايجابية التي انطوى عليها هذا القانون، إلا أن الواقع يكشف عن استمرار التردي العمراني للمدينة الجزائرية وتفاقم أزماتها الاجتماعية والاقتصادية.

عرفت البنية الطبقية للمجتمع الحضري الجزائري خلخلة واسعة، فعرفت فئات الطبقة الوسطي توسعا أفقيا بسبب المداخيل الريعية، مع التذكير، تاريخيا ظلت هذه الطبقة مقيدة بعاملين: العامل الاستعماري والعامل الريعي، الأمر الذي يحد من نشاطها السياسي، حيث ظلت إلى وقت قريب لا

[4] قانون رقم 06/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

تشكل أي تهديد لنظام السياسي، فأُغرقت معظم فئاتها في القروض البنكية لاقتناء السيارات والسكن ومشاريع المقاولات الصغيرة، كما عرفت فئات الفقراء تحسنا في مستوياتها الاجتماعية، بينما ظهرت على الخريطة الطبقية فئة من الأغنياء الجديد، التي لا يمكن تصنيفها ضمن البرجوازية الحضرية التقليدية، وإنما تشكلت من تجار الاستيراد والمقاولون الجدد، وهم امتداد لظاهرة "trabendo" التي ظهرت في الثمانينات، وانخرط فيها موظفوا القطاع العمومي،"فتوضح المقابلات أن نسبة عالية من موظفي الخدمة المدنية (المعلمون والموظفون الإداريون، إلخ) يمارسون نشاطًا مزدوجًا، فإذا ازدهرت أعمالهم فإنهم يطالبون بحقوقهم في التقاعد المبكر لتكريس أنفسهم بالكامل لأعمال الاستيراد الأكثر ربحية (Bergel **et** Benlakhlef,2011).

نستخدم هنا مفهوم الطبقة بكل حذر منهجي في توصيف البينة الاجتماعية الحضرية، نظرا لاختلال المواقع الاجتماعية وعدم ثباتها، بسب أن هذه البنية ليست محصلة التقسيم الاجتماعي للعمل، كما حدث في المدينة الغربية، وإنما محصلة توزيع الريع الحضري، سواء العقاري أو النفطي، لذلك لاحظنا كيف ساهم هذا الريع في تحويل المدينة الجزائرية إلى مدينة تجارية ضخمة، ظهرت فيها فئة من رجال المال والأعمال، اغتنت من علاقتها الزبونية التي أقامتها مع أعوان الجهاز البيروقراطي،" فقام السياسيون السابقون بإعادة استثمار رأس المال والموارد في المجال الاقتصادي من خلال إنشاء هيكل قانوني خاص بهم. لا شيء "جديد" بعد ذلك ، باستثناء تحويل رأس المال من القطاع الإداري أو السياسي إلى القطاع الاقتصادي(Delhaye et Loïc , 2004).

تحولت فئة من رجال المال التي ضمت إليها الهاربون من الضرائب والمتاجرون في الحاويات، والمضاربون العقاريون، والمختلسون للمال العام إلى جماعات ضغط سرية، منتشرة في البنية المركزية للسلطة،"فالاتصالات بين الوزراء ورجال الأعمال وصناع القرار متكررة، ويصعب تحديد أدوار ها، أضف إلى ذلك العلاقات الشخصية بين القادة ، لذلك تأتي الأهمية الجوهرية لـ "نادي الصنوبر" كمكان للقاء بين النخب السياسية ورجال الأعمال الجدد، ويتفهم المرء كيف تنشط منظمات أصحاب العمل مع سلطة تثمن مصالحهم(Delhaye et Loïc , 2004).

استمر الصراع الحضري بين المجالات العمرانية الثلاثة التي تشكل الإطار الايكولوجي للمدينة الجزائرية، حيث لاحظنا في هذه المرحلة بداية تحكم الدولة في المجال العمراني العشوائي، من خلال تسوية الملفات العقارية لملاكها، وأدخلت تحسينات حضرية على الأحياء والمناطق التي تتوفر فيها الحدود الدنيا من مقومات الحياة الحضرية، كما عملت على ترحيل الآلاف من ساكنة الأحياء القصديرية نحو التجمعات السكينة الجديدة.

لم يعد المجال العمراني العشوائي يستقطب النازحين من الريف، وإنما أصبح يزحف عليه طالبوا السكن من المجال العمراني الكولنيالي والرسمي، بسب تفاقم أزمة الإسكان الحضري، ورغم آلاف الوحدات السكينة التي تم بناؤها، إلا أن الفساد (المحاباة والرشاوى) الذي رافق عملية توزيعها أدى إلى استمرار الأزمة وتعقدها، وأصبحت المفايا العقارية في المدينة الجزائرية تتلاعب بها، كما امتدت أيادي هذه المافيا إلى المجال العمراني الكولونيالي، وقامت بشراء العقارات وتحويل وظيفتها السكينة إلى وظيفة تجارية أو خدماتية.

أدت الاختلالات الوظيفية والعمرانية التي عرفتها المدينة الجزائرية، وعجز الأدوات التخطيطية على خلق بيئة عمرانية منسجمة إلى تنامي المشكلات الحضرية وتعقدها، فتشير عديد الدراسات أن المدينة الجزائرية تعيش أزمة حضرية متصاعدة، يؤشر عليها تنامي ظاهرة الحراك الاحتجاجي، التي ستأخذ شكل حركة احتجاجية شعبية أطاحت بسياسيين ورجال أعمال كبار .

سادسا: شوارع المدن الجزائرية فضاء للحركات الاحتجاجية:

تنامت ظاهر الحراك الاحتجاجي المديني منذ الثمانينات نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية، التي تحدثنا عنها في تلك المرحلة التاريخية، فأصبحت المدينة الجزائرية مسرحا للعديد من الحركات الاحتجاجية التي اختلف دوافعها من سياق تاريخي إلى آخر، وصولا إلى الحراك الشعبي 22 فيفري 2019، ويعتبر هذا الاحتجاج الذي حمل ملامح اجتماعية وثقافية مؤشر ا بارزا عن أزمة السلطة في المجتمع الجزائري، التي يعتقد بعض الباحثين أن النظام السياسي لم يتغير منذ نشأته الأولى غادة استرجاع السيادة الوطنية، وانه في كل مرة يفلت من التغيير نظرا لانطوائه على مكانيزمات وآليات تحافظ على استمراره وبقائه(ADDI, 2010).

تعتبر المدينة الجزائرية نتاج النظام السياسي السلطوي، الذي يستخدم آليتين في التمكين لشرعيته داخل الفضاء العمومي الحضري، الريع الحضري ممثلا في الممتلكات والعقارات التي تركها الأوروبيون والريع النفطي، وشبكة العلاقات الزبائينة التي ينسجها بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين(Sidi Boumedine,2018)، وكذلك يرافق توزيع الريع الحضري داخل المدينة الاحتكار وتوزيعه غير العادل بين ساكنتها، فتستفيد الفئات التي تقيم علاقات زبائنية مع أعوان الإدارة والسلطة، فيما يتم استبعاد بقية الفئات الاجتماعية، وتغمض سلطة المدينة أعينها أمام التجاوزات غير القانونية في المجال العمراني العشوائي.

عندما تعجز سلطة المدينة عن إدارة توزيع الريع الحضري بين الساكنة، وتعجز عن إحداث توازن بين المجالات العمرانية الثلاثة للمدينة، يندلع الحراك الاحتجاجي في شوارعها، والذي يأخذ في كل مرة طابعا معينا؛ هوياتيا، اقتصاديا، سياسيا، لكن الاحتجاج عموما مؤشر على رفض السكان لخيارات النظام السياسي العمرانية، ولطريقة إدارته المدينة وتوزيع الموارد الاقتصادية، لذلك سنتناول في هذا العنصر أهم الحركات الاحتجاجية التي عرفتها المدينة الجزائرية.

١– شوارع المدن الجزائرية فضاء للحراك الاحتجاجي الهوياتي:

تعتبر الحركة الاحتجاجية الشهيرة باسم الربيع الأمازيغي أول حركة احتجاجية تستخدم شوارع المدينة الجزائرية، للتعبير عن مطالبها اللغوية والثقافية، انطلقت هذه الحركة الاحتجاجية من جامعة تيزي وزو عندما منع أحد الكتاب من إلقاء محاضرته داخل مدرجاتها، ما لبثت أن أدى هذا المنع إلى انفجار سلسة من الاحتجاجات الطلابية،التي توسعت من خلال شبكة تضامن واسعة بسعي من مناضلي جبهة القوى الاشتراكية إلى القطاعات والشرائح الاجتماعية الأخرى(جابي وآخرون، 2019: 93)، استمرّت الأحداث قرابة شهر كامل، وانتقلت من الجامعة إلى الثاويات ومراكز التكوين المهني، وحتى المدارس الابتدائية، وبعض المؤسسات الاقتصادية، وتجاوزت حدود ولاية تيزي وزو إلى المدن والمناطق المجاورة قبل أن تنتقل إلى خارج الولاية،ومست هذه الحركة الاحتجاجية ثلاثة مدن رئيسية، وهي مدينة تيزي وزو ،الجزائر العاصمة ومدينة بجاية.

تعد مدينة تيزي وزو المدينة الحاضنة لكل الحركات الاحتجاجية ذات المطلب اللغوي والثقافي، لذلك سنحاول أن نتخذها كنموذج لتفسير سبب تحول شوارعها إلى فضاء للفعل الاحتجاجي، رغم أن بعض الباحثين يحاول حصر هذه الحركة في النزعة اللغوية الخالصة، فان الدراسات السوسيولوجية تكشف أن هناك ظروف اجتماعية واقتصادية عرفتها منطقة القبائل الكبرى، دفعت ساكنتها إلى ممارسة الفعل الاحتجاجي ضد السلطة السياسية في تلك المرحلة. "فمنذ عام 1980، برزت تيزي وزو كمكان للتظاهر السياسي والحركات المختلفة للاحتجاج على الهوية، ومع ذلك، فإن المدينة ليست جزءًا من تصورات القبائل الاجتماعية والسياسية، كانت القرية قوة موجه للقبيلة، هي القاعدة التنظيمية لجميع الحركات (Amrouche, 2012 ;5).

من أبرز التحولات الاجتماعية التي عرفتها مدينة تيزي وزو ظاهرة التحضر السريع، حيث أدى إلى نمو عمراني لحاضرتها سنوات الاستقلال، فبعد رحيل الأوروبيين ، كانت مدينة تيزي وزو موضع نزوح ريفي كثيف، بالنظر إلى الفقر المدقع في القرى، فكانت المدينة تُعتبر مكانا للترقية الاجتماعية لأنها تتوفر على الوظائف والدخل المادي والخدمات الحديثة (Laiche **et** Sadouni, 2011)، فأدت هذه الهجرات الريفية إلى تغيير مرفولوجية المدينة، فأصبحت هناك المدينة الحداثية الكولينالية، وفي المقابل، نجد المدينة الوطنية، حيث أصبح يتعايش داخل المدينة نمطين من الحياة الاجتماعية، الحياة الاجتماعية الحضرية، والحياة الاجتماعية القبلية، التي انتقلت إليها من القرى المجاورة، لذلك، من أجل فهم هذه الحركة،"والتي يتم تقديمها بشكل مريح للغاية باعتبارها حركة إقليمية مرتبطة حصريًا بادعاءات الهوية البربرية، من الضروري وضعها في سياق التغييرات وتحولات اقتصاد البلد، حيث عرفت الجزائر في ثمانينات القرن الماضي مرحلة الانفتاح على اقتصاد السوق" (Direche-Slimani, 2006).

تعاني مدينة تيزي وزو من الصراع بين السلطة الرسمية التي تمثلها مؤسساتها الرسمية، ممثلة في المحكمة والأمن، الولاية، وبين السلطة التقليدية ممثلة في العروش، وما يغذي هذا الصراع ظاهرة النزوح الريفي لساكنة المناطق الجبلية إلى مركز المدينة، مع احتفاظهم بتلك العادات والتقاليد القائمة على الروابط الجماعاتية (مجلس القرية)، ورؤيتهم العدائية للسلطة المركزية، "تمكنت هذه القبلية من إعادة تنشيط الذكريات السياسية للمدينة، وإبراز الطابع القبلي في المدينة، في الواقع تعيش تيزي وزو حربا من الذاكرة والهوية، بمعنى أن مركزيتها الإدارية والاقتصادية والقانونية تمنحها وضع مدينة الدولة، وبالتالي، مدينة السلطة، لذلك تعارضها الحركات البربرية(Amrouche, 2012 ;7)، وفي المجالات العمرانية الرسمية اختفت جماعة القرية والقبلية تماما ، وظهرت منظمات أخرى بدلا عنها، اللجان التي تنظم جمعيات الطلاب وأساتذة الجامعات والنقابات العمالية، والتي تدعم أشكال الاحتجاج المختلفة(Direche-Slimani, 2006).

انتهى الفعل الاحتجاجي في شوارع المدينة تيزي وزو بانخراط فاعليه في الحياة السياسة الجديدة مع عهد التعديدية الذي انطلق سنة 1989م، حيث استغل النشطاء السياسيين هذه الحركات الاحتجاجية، وأسسوا أحزاب وجمعيات ومنظمات، تدافع عن اللغة والثقافة الأمازيغية[5] .

اندلعت مرة أخرى حركة احتجاجية سنة 2001م أُطلق عليهما اسم الربيع الأسود، حيث سينزل قرابة مليوني مواطن من القبائل (وفقا لتقديرات الصحافة) إلى شوارع الجزائر للمطالبة بحقوقهم في الوجود ک "أشخاص" بذاكرة وتاريخ و لغة، والتعبير عن رغبتهم في العيش بحرية في دولة القانون والديمقراطية والعلمانية، هذه المسيرة السلمية، التي لم تعرفها البلاد منذ احتفالات الاستقلال في عام 1962، ستكون موضوعًا لقمع عنيف(Tassadit, 2017 ;43).

إذن، عاد زخم الاحتجاج الهوياتي لشوارع المدينة الجزائرية، حيث يجوب الأفراد الشوارع بشكل يومي مطالبين بحقوقهم الثقافية واللغوية، رافعين لافتات وصادحين بشعارات من قبل: "السلطة السفاحة"،"السماح اولاش" لن نسامح"، رغم أن هذا الحراك الاحتجاجي أخذ طابعا هوياتيا، إلا انه نتيجة من زاوية أخرى لظاهرة التحضر المكثف والفوضوي لمدن القائل الكبرى، وتراجع أيديولوجية الدولة، حيث "ستتزامن هذه السنوات مع تطور السوق الموازي والأنشطة غير الرسمية، و ستؤثر ثقافة trabendo والحيلة على الغالبية العظمى من الشباب، الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى الدورات التأهيلية، وإذا انضمت إليها فإنها تصطدم بجدار البطالة، وكذلك تداعيات العنف في التسعينيات "العقد الأسود"(Direche-Slimani, 2006).

[5] حزب القوى الاشتراكية، حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب العمال الذي يضم في صفوفه الكثير من مناضلي منطقة القبائل.

انتهى الفعل الاحتجاجي الذي انطلق سنة 2001 م بإبرام اتفاقية مع السلطة السياسية، عرفت بأرضية القصر، تقتضي بتنفيذ مجموعة المطالب الثقافية واللغوية، لكن الملاحظ أن فاعلوا الاحتجاج لم يعتمدوا على الأحزاب التي تشكلت في مطلع التسعينيات وإنما لجؤوا للجماعات التقليدية (العروش) للتفاوض مع السلطة السياسية، وهو ما يؤكد ما ذكرناه سابقا، عن الطبيعة القبلية للمدينة من جهة، والشرخ الذي وقع بين المواطنون في هذه المدينة والأحزاب السياسية من جهة أخرى، حيث يرون أنها تتاجر بقضيتهم اللغوية.

2-–شوارع المدن الجزائرية فضاء للحراك الاحتجاجي الديني:

في عقد الثمانينات، إذا تحولت شوارع مدن القبائل الكبرى إلى فضاء للفعل الاحتجاجي الهوياتي، فان مدن جزائرية أخرى ستتحول إلى فضاء للفعل الاحتجاجي المطالب بإعادة بعث الهوية الدينية في المدينة، ستكون هذه المرة الفئات الاجتماعية المهاجرة من الريف إلى المدينة أو المنحدرين من المجال العمراني العشوائي (الأحياء القصديرية[6]، هي الفئات الفاعلة في هذا الحراك الاحتجاجي، حيث تشكل الفئات الهامشية عالما اجتماعيا،"يمتد عبر شرائح المختلفة الرابضة في قاع المدينة، وتنتشر في أماكن متعددة، عالم له علاقاته ولغته ونمطه المعرفي والقيمي (قيرة، 2004:79.)

إذا كانت الجامعة هي المؤسسة التي أطرت الحراك الاحتجاجي الهوياتي، فان المسجد سيساند المسجد[7] هذه المؤسسة في تأطير الحراك الاحتجاجي الديني(سعود، 2012: 397)، حيث قام سكان الأحياء العشوائية ببناء المصليات والمساجد في البداية لأداء العبادات الدينية، وحولوها فيما بعد إلى فضاء لتأطير الفعل الاحتجاجي، باعتبارها الفضاء المتاح أمام شباب المجال العمراني العشوائي لمناقشة المشكلات الحضرية التي يتخبطون فيها، فتبلور خطاب ديني يحمل في طياته نقد جذريا للأوضاع الاجتماعية، ويُحمل نخب المدينة مسؤولية تدهور الحياة الحضرية، بسبب فسادهم الأخلاقي واستيلائهم على الموارد الريعية الحضرية،" فالنظام السياسي المنبثق عن الاستقلال، هو في نظر التخوم الاجتماعية الجديدة، نظام فاسد وقبل كل شيئ: فهو مع الأثرياء ضد الفقراء، مع انتشار ثقافة الغرب وقيمه ضد الثقافة والقيم الوطنية (الزغل، 1990: 345).

تشكل خطاب ديني في محضن الجامعة من طرف نخبة على دراية بالصراع الثقافي في الجزائر، لكن كما فعل مناضلوا الثقافة الأمازيغية، سوف تجد هذه النخب في شباب المجال العمراني العشوائي وقودها في الحراك الاحتجاجي الديني، فتم تغليف هذا الخطاب بالأيديولوجية المساواتية- الأخلاقية، فإذا كانت خطوات الاحتجاج الأولى في المساجد، فان الكتائب الأولى قد انتشرت في الجامعات(بورغا، 1998: 112).

الحركات الاحتجاجية التي عرفتها مدينة سطيف وهران، قسنطينة وسكيكدة، عنابة وغيرها، سنوات 1984-1986، شاركت فيها مختلف الفئات الاجتماعية، رفعت خلالها مطالب اقتصادية واجتماعية، لم تكن ذات هوية دينية، لكن سيحول نشطاء الإسلام السياسي هذا النوع من الاحتجاج الذي انتشر في المدن من طابعه الاجتماعي إلى الطابع الديني، وستكون الحركة الاحتجاجية الشاملة الشهيرة بأحداث أكتوبر 1988، أحد أشهر الحركات الاحتجاجية التي عرفتها المدن الجزائرية، بدأت الأحداث يوم الثلاثاء 4 أكتوبر 1988 في حي الباب الواد الشعبي، عندما خرج أطفال المدارس وطلاب الثانويات في تظاهرات للاحتجاج على ندرة مواد الاستهلاك الأساسية، لكن سرعان ما تطورت صبيحة 5 أكتوبر لتتخذ بعدا جماهيريا

[6] قدرت بعض الإحصائيات غير الرسمية، أن حوالي ثلاثة ملاين نسمة تقطن الأحياء غير المخططة(القصديرية).

[7] نحن هنا لا نقصد المسجد كرمز من رموز الثقافة العربية الإسلامية، وإنما نتحدث عن استيلاء بعض الأفراد ذوي التكوين الديني الضعيف على المساجد، وتحريف دورها من العبادة إلى نقد السلطة السياسية.

متسهدا رموز الدولة من أقسام الحزب ومقررات الوزارات،(عروس ، 1988: 494). لتمتد حسب مصادر صحفية في تلك الفترة الاحتجاجات إلى عشرات المدن الجزائرية، وتميزت كلها بحالات الشغب والعنف والتكسير للمؤسسات العمومية، ووقع العديد من الضحايا ما بين قتيل وجريح.

وظف نشطاء الإسلامي السياسي الحراك الاحتجاجي الديني في شوارع المدينة، معبرين عن رفضهم للسياسات التي أنتهجها الحكومات المتعاقبة، وكان هذا الحراك ينطلق من الأحياء الشعبية في المدن الكبرى نحو المؤسسات الإدارية الرسمية، التي عادة ما تكون مقراتها في المجال العمراني الكولنيالي، حيث يقومون بوقفات أمام مقرات الحزب الحاكم، ويتهمون قياداتها بالفساد المالي والإداري، و تعد مدينة الجزائر العاصمة كمثال نموذجي عن الاحتجاج الديني، فكانت أبرز أحيائها التي تحضن الحراك هي الأحياء الشعبية، ممثلة في أحياء بلكور والقصبة وباب الواد وبولوغين، والحراش، تقطنها الفئات الاجتماعية الفقيرة والهامشية، وسيأخذ هذا الاحتجاج شكل مظاهرات ومسيرات تجوب شوارع المدينة الرئيسية، تأخذ الطابع السلمي في مرات، وتأخذ الطابع العنيف في مرات أخرى، فكانت بين الفينة والأخرى تندلع أعمال الشغب بين المحتجين والقوى الأمنية، التي تحاول السيطرة على الاحتجاج وإخماده.

تنتمي الفئات الاجتماعية الممارسة للفعل الاحتجاجي الديني في غالبيتها إلى المجال العمراني العشوائي، مع نسبة معتبرة من فئات المجال العمراني الرسمي، الذي أنتجته السياسات التخطيطية للمدينة الوطنية، وتشكل شريحة الشباب عمودها الفقري، وتزاول معظم هذه الفئات الأنشطة الحضرية غير الرسمية، كالبيع على الأرصفة،" فهؤلاء السكان الجدد يتراكمون ويحتشدون في نطاق مديني لم تعرف الدولة كيف تنظمه، لا على صعيد البنى والبنية التحية(الماء، المجاري ، النقل)) ولا على صعيد التأطير الثقافي أو السياسي (روا، 1996: 85).

سيتحول فاعلوا الحراك الاحتجاجي الديني إلى ممارسة الفعل السياسي مع مطلع التسعينيات، مع الإبقاء على شوارع المدينة كفضاء للاحتجاج والمطالبة بالحقوق السياسية والمدنية بعد تأسيس الأحزاب الإسلامية، قامت هذه الأحزاب بتوظيف الشارع كأداة للسجال والنزال مع السلطة السياسية، فرفعت شعارات مضامينها دينية، من قبل: "عليها نحيا وعليها نموت وفي سبيلها نجاهد"، " بعض الآيات القرآنية"، "الدولة إسلامية"، كذلك تحولت شوارع المدينة إلى فضاء لأداء العبادات الدينية الجماعية كالصلاة، بل تحولت شوارع المدينة إلى وسيلة لاستعراض القوة السياسية،" فقام أنصار الإسلام السياسي بتنظيم مظاهرة حاشدة ردتها على قوى المعارضة بمظاهرة في شوارع مدينة الجزائر العاصمة"(بورغا، 1998:282).

3– شوارع المدن الجزائرية فضاء للحراك الاحتجاجي المطلبي:

أفل عقد التسعينيات على هدوء ساد شوارع المدينة الجزائرية، ساهمت الأوضاع الأمنية المتأزمة التي عرفتها الجزائر في اختفاء الفعل الاحتجاجي، لكن ما إن استتب الأمن واندحرت ظاهرة الإرهاب، حتى بدأ يتشكل نوع جديد من الحراك الاحتجاجي؛ حراك ذو النزعة المطلبية، يطالب فاعلوه بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، متوسلين ببعض وسائل الضغط كالتجمهر وغلق الطرقات والمؤسسات وتخريب الممتلكات[...]والسمة البارزة لهذه الاحتجاجات هي أنها تجمع مزيجا من الفئات الاجتماعية وتغطي المجال الحضري بكامله (سعود، مهورباشة، 2018: 100)، فتشير الإحصائيات الرسمية إلى تنامي هذا الاحتجاج،"وفقًا لتقارير أمنية، ارتفع عدد الفعاليات هذا الخميس ، 25 يونيو ، من 3866 في النصف الأول من عام 2014 إلى 6188 في نفس الفترة من عام 2015 ، بزيادة قدرها أكثر من 62 ٪(Massilia, 2015).

يوظف هذا النوع من الاحتجاج شوارع المدينة كأداة للتفاوض مع السلطة الإدارية للمدينة، ويتميز بسرعة الظهور

وسرعة الذمور، كما أن هذا النوع من الاحتجاج لا يرفع فاعلوه شعارات سياسية أو يافطات أو يجوبون الشوارع، بل انه احتجاج مجالي- مناطقي، بمعنى أن كل منطقة حضرية تتحول شوارعها إلى فضاء للاحتجاج، يخرج السكان الحي ويقومون بغلق الطرقات والممرات، وينتظرون وصول أعوان السلطة للتفاوض معهم على تحقيق مطالبهم،" فعرفت مختلف المدن الجزائرية موجات من الاحتجاج يعود سببها إلى موضوعات لها علاقة بالوضعين الاقتصادي والاجتماعي، فتعممت الاحتجاجات بخصوص توزيع السكنات الاجتماعية، بسب سوء تسيير السلطات المحلية من دون أن تبلغ درجة التنديد بالسلطة المركزية(بومغار، سيد احمد، 2014: 334).

تشارك الفئات الاجتماعية التي تقطن المجال العمراني الرسمي، الذي يعاني من نقص في المرافق والخدمات العمومية وصيانة المنشآت، ويتشكل هذا المجال العمراني في الغالب الأعم من السكن العمودي –العمارات، التي بينت العديد من الدراسات العمرانية الإقامة السيئة في هذه التجمعات العمرانية، التي تحولت إلى مراقد عمرانية، وهكذا،" يمكن للإنسان أن يفهم الفوضى الناجمة عن الإسكان، حيث ينتظر السكان أحيانًا سنوات لإنشاء مدرسة أو عيادة أو الحصول على المياه بكمية كافية أو طريق الوصول[. ...] لذلك لا يظهر المخطط "ZHUN" كعملية عمرانية موحدة وإجراء متكامل(Sidi Boumedine,2002 ;16).

إذا كان الحراك الاحتجاجي الهوياتي والديني ينقل فاعلوه فعل الاحتجاج من الشوارع الهامشية إلى الشوارع المركزية في المدينة، فان الاحتجاج المطلبي يحدث داخل شوارع المنطقة العمرانية ذاتها، حيث يحول الفاعلون الشارع إلى أداة للتفاوض مع القابعين على هرم السلطة الحضرية، كما ظهر نوع آخر من الاحتجاج المطلبي، والذي تبلور في هذه المرحلة، حيث يكون عبر احتلال الشوارع التي تتواجد بها المقرات الحكومية، كالولاية أو الوزارة، يقضي المحتجون أمامها أيام بلياليها، في مرات عديدة يمنعون الموظفين والمواطنين من الولوج إليها، وعادة ما تنظم الفئات المهنية هذا الاحتجاج، نظرا لفشل النقابات في تحقيق مطالبها، بسب الفساد الذي طالها، وتحالف قياداتها مع أعوان السلطة والإدارة.

إذا عرفت بعض الدول العربية ما يسمى بالربيع العربي، فإن الجزائر كانت مع حركة احتجاجية مطلبية واسعة الانتشار الجغرافي، عرفت هذه الحركة الاحتجاجية في عام 2011 باحتجاجات "الزيت و السكر "، اندلعت بسب رفض سكان المدينة للزيادة في أسعار بعض المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك، وشاركت فيها الفئات الشبابية المنحدرة من الأحياء التي تنتمي إلى المجال العمراني العشوائي، مع مساندة شباب المجالات العمرانية الأخرى،"كانوا يخرجون إلى الطريق العام لإقامة حواجز ومتاريس، وتستعمل فيها الإطارات المطاطية المشتعلة، ثم تنشب الموجهات بعد ذلك مع مختلف الأجهزة الأمنية كما يقوم المحتجون الشباب بتحطيم المحلات التجارية والمؤسسات الرسمية القريبة من تجمعاتهم ويحاولن اقتحامها(جابي، 2011: 8).

تدل هذه الحركة الاحتجاجية التي سرعان ما خمدت على عمق أزمة النظام السياسي الجزائري، فلم تعد تحضى المؤسسات السياسية بالثقة من طرف المواطنين،" فصبر الجزائريين في مواجهة الحكم السيئ يختفي سريعًا، على الرغم من أن الصدمة التي عانى منها المجتمع في التسعينيات ما زالت تمنع حدوث انتفاضة حقيقية ، إلا أنه من غير المحبذ أن يفترض النظام أن الإصلاحات التجميلية التي أدخلها ستديم هيمنته إلى أجل غير مسمى."(152; 2012 , Aghrout et Yahia).

ثالثا: شوارع المدن الجزائرية فضاء للحراك الاحتجاجي الشعبي(22 فيفري 2019):

تداخلت المجالات العمرانية الثلاثة للمدينة، وحدثت حركة انتقال سكاني واسعة، فلم يعد هناك تمايزا سوسيو مجالي ظاهرا للعيان، فحدث تدهور على مستوى المجال العمراني الكولينالي، رغم حفاظه على الريادة الوظيفية، كما

أن جزء من ساكنته انتقلت إلى المجال العمراني الرسمي، وتم ترحيل الآلاف الأسر من المجال العمراني العشوائي إلى المجال العمراني الرسمي، وهكذا، تشكلت روابط اجتماعية جديدة بين ساكنة المدينة، خاصة في ظل تفكك الروابط الاجتماعية التقليدية بسب انتشار الفردانية الاجتماعية، وانخراط الأفراد في الاستهلاك المعولم، وهكذا وحدت أزمة المدينة تمثلات الساكنة حول تدهور الحياة الحضرية، وسوء إدارتها من طرف أعوان السلطة، لذلك شاركت كل الفئات الاجتماعية في هذا الحراك الاحتجاجي الشعبي، لكن السؤال المطروح: ما الذي دفع ساكنة المدينة بمختلف مجالاتها العمرانية للخروج في حركة احتجاجية شعبية؟ وكيف تحولت شوارع المدينة إلى فضاء للممارسة الفعل الاحتجاجي؟

يبدو، أن سوسيولوجيا الفاعل الاجتماعي تسعفنا في فهم هذا التحول في النمط الاحتجاجي، فبعد احتجاج مطلبي، تقوم به جماعات سكانية متضررة من مشكلة حضرية ما إلى احتجاج ذي طابع شعبي بمطالب سياسية، شاركت فيه كل شرائح والفئات الاجتماعية،"لهذا فالمدن تضع بصماتها الاجتماعية على النضالات الاجتماعية وطبيعة الفعل الاجتماعي: فهي تفسح صور من السياسة ذات طبيعة واسعة وضيقة(بيات، 2014: 42).

لم يتم تأطير هذا الحراك الاحتجاجي السياسي من طرف نقابات أو أحزاب أو منظمات مدنية، وإنما هو صنيعة فرد المدينة، وصنيعة خياراته العقلانية " فلا نغدو فاعلين شخصيين بالكامل متى ارتضينا مثالا لنا أن نعترف بذواتنا، ونحمل الآخرين على الاعتراف بنا، كأفراد، ككائنات متفردة، تدافع عن خصوصياتها وتنبيها وتعطي من خلال أفعال مقاومتنا معنى لوجودنا(توران، 2011:182)، لذلك الفعل الاحتجاجي فعل قصدي، وظف فاعلوه مجموعة من الوسائل كالمظاهرات والشعارات والشوارع، والساحات لتحقيق تغيير لمنظومة الحكم السياسي، والفعل الاحتجاجي مؤشر على عدم القدرة السلطة على تسوية الصراعات الاجتماعية مؤسساتيا.

تحولت شوارع المدينة الجزائرية إلى فضاء للممارسة الفعل الاحتجاجي السياسي، وتحول معها الشارع من طابعه الفيزيقي –المادي إلى شارع سياسي بامتياز،" فالشارع حيزا اجتماعيا ومكانيا، ساكنا ومتحركا، مكانا للأهل والغرباء، وللمرئي والمسموع، وهو يمثل كيانا معقدا تتشكل فيه المشاعر والآراء، وتنتشر، ويتم التعبير عنها بطريقة فريدة. إن الشارع هو المكان الفيزيقي الذي يمكن أن ينتج فيه الاحتجاج ويتم التعبير عنه"(بيات، 2014: 336)، وبدأت شراراة الاحتجاج الشعبي الأولى من مراكز المدن الكبرى وليس من الأطراف والضواحي، كما حدث في بعض الحركات الاحتجاجية العربية، التي انطلقت من المجالات الهامشية إلى المجالات المركزية، وانتقل سكان المدينة من المطالب اليومية للمجالات العمرانية إلى مناقشة مطالب المدينة السياسية.

1-الشارع فضاء سياسيا :من المناضل الأيديولوجي إلى الفاعل الاحتجاجي:

المدينة في كل المجتمعات الإنسانية هي تعبير عن علاقة السلطة بالمجتمع(Droz-Vincent, 2013 ; 160)، فإذا كانت السلطة ديمقراطية كما هو الحال في المجتمعات الغربية فانه يتشكل فضاء عمومي، يناقش فيه الأفراد قضايا المعيش اليومي، وكذلك"المدن التي عرفت حركات اجتماعية مؤثرة تسامحت مع الفضاء العام وتركت مساحات للتعبير والتجمع (بوعزيزي، 2008: 15)، أما إذا كانت من طبيعة سلطوية كما في الحالة الجزائرية، فان الفضاء العمومي ينكمش كليا، وتصبح كل الساحات والشوارع والممرات مراقبة، بل لا تسمح السياسات العمرانية بتشكل فضاءات عمومية، لذلك تتحول شوارع المدينة الجزائرية إلى فضاء للفعل الاحتجاجي السياسي، ويصبح الشارع فضاء للصراع بين الفاعلين والسلطة، فالشارع هو جزء من الفضاء العام،" الذي يحيل على كل من الشوارع و الحدائق ومناطق الترفيه والساحات وغيرها من الفضاءات الخارجية المملوكة والتي يديرها القطاع العام"(تونيلا، 2019:148)، وبذلك حدث انتقال في هذا الحراك الشعبي من النضالات

الأيديولوجية إلى النضالات السياسية، وتحول الفرد من مناضل أيديولوجي إلى فاعل احتجاجي.

تغدو شوارع المدن فضاء احتجاجيا بواسطة شبكات التواصل الاجتماعي، فإذا كانت اللقاءات السياسية الرسمية تعقد في الصالونات والقاعات بعد الترخيص لها من طرف الأجهزة الرسمية، فان الشارع السياسي يتم حشد جمهوره بواسطة شبكات التواصل الاجتماعي، حيث لاحظنا في الحراك الشعبي كيف يتم الإعلان عن موعد الاحتجاج على صفحات الشبكات التواصل الاجتماعي ليلتقي المحتجون كل جمعة في الشوارع للتعبير عن مطالبهم،" انتقلت هذه الحركات من الفضاء الشبكي على الانترنت إلى الفضاء الحضري، وذلك باحتلالها الميادين العامة وانتقالها إلى التظاهر في الشوارع الرئيسية(كاستلز، 2017: 33)، لاحظنا أيضا كيف تشكل فضاء العمومي يمارس فيه الأفراد بعيدا عن رقابة السلطة كل أشكال النقد السياسي والاجتماعي، حيث ساهم هذا الفضاء الافتراضي في ميلاد الحراك الشعبي، فخلافا لكل الحركات الاحتجاجية السابقة لعبت شبكات التواصل الاجتماعي (الفايس بوك) دورا في تأطير الحراك الاحتجاجي،" فقد سُمح للفاعلين الاجتماعيين بنشر آرائهم والتعبير عن مشاعر غضبهم ورفضهم الوضع المتنازع عليه القابل للتغيير"(مراح، 55:2019)، فغالبية تعليقاتهم عبارة عن ملاحظات نقدية تجاه السلطة العمومية، والتعليقات التي يتم إنتاجها وفقًا لاستراتيجيات خطابية تبني العديد من الخطب الاحتجاجية تتلاقى حول الخطاب الرئيسي، أدت المشاركة في المناقشات الإخبارية والسياسية الإخبارية إلى المشاركة في بناء خطاب تهمين عليه إمكانية التغيير"(Merah, 2016).

2– رمزية شوارع وساحات الحراك الاحتجاجي الشعبي:

زحفت الساكنة على شوارع المدينة للممارسة الفعل الاحتجاجي، فلاحظنا أن الفاعلون يختارون الشوارع والساحات العامة بناء على أبعاد رمزية، حتى يعطوا زخما سياسيا لاحتجاجهم، فتحضر في شوارع الاحتجاج الوظيفة الايكولوجية، حيث تُختار الشوارع التي تتوسط المدينة، و تلتقي في الغالب الأعم في ساحة مفتوحة، يتخذها المحتجون منبرا لخطاباتهم السياسية، كما تُظهر الكم الإحصائي لعدد المحتجين، فساحة البريد المركزي بالجزائر العاصمة، تعتبر فضاء تلتقي فيه أحياء المجال العمراني الكولونيالي مع أحياء المجال العمراني الشعبي، ونقطة التقاء بين العديد من مصبات الأحياء السكنية، ما يسهل سهولة وصول المحتجين إلى ساحة الاحتجاج.

تتمثل أولى الأبعاد الرمزية لشوارع الاحتجاج، في الرمزية السياسية، فعادة ما يختار المحتجون الشوارع والساحات المطلة على المؤسسات الحكومية الرسمية، كالولاية، الوزارة، فقبل الحراك الاحتجاجي كانت الأجهزة الأمنية لا تفارق الشوارع المفضية إلى هذه المؤسسات، لكنها في زمن الحراك الشعبي تحولت إلى فضاء يقصده المحتجون، يتظاهرون أمام مؤسساته، ويرددون شعارات مناوئة للسلطة، ويقولون بلغة رمزية؛ ابلغ أيها المسؤول السلطة أننا نريد تغييرا سياسيا يلبي مطالبنا الأساسية.

يتمثل البعد الرمزي الثاني في الرمزية التاريخية لشوارع وساحات الاحتجاج، حيث استهدف الحراك الاحتجاجي بعض الساحات العمومية كساحة أول ماي بمدينة الجزائر العاصمة، وساحة أول نوفمبر بمدينة وهران، ساحة الثورة وغيرها، تنطوي هذه الساحات على نصب تذكارية للمجاهدين وشهداء ثورة التحرير، فاختيار المحتجون لهذه الشوارع والساحات، حتى يعلنوا أن حراكهم الشعبي استمرار للفعل التحرري التاريخي، الذي عرفته الجزائر إبان ثورة التحرير، ورافقت هذه الرمزية التاريخية شعار صدحت به حناجر المحتجون" الشعب يريد الاستقلال".

3– شعارات الحراك الاحتجاجي الشعبي:

تحتاج شوارع الحراك الاحتجاجي إلى زخم الشعارات والهتاف بها، لأن الشعار اختزال لغوي لمضمون سياسي،" فالشعار السياسي منطوقا، يسمي هتافا يطلقه في العادة هتاف أو مرسل ويستند في إنتاجه إلى ثقافة سياسية

وخلفيات أيديولوجية معينة ومعرفة دقيقة باللغة(سراج، 2014)، ويريد فاعلوا الاحتجاج أن يوصلوه للقابعين في هرم السلطة السياسية، ففي الحراك الشعبي لاحظنا على مدار سبعة وعشرين جمعة، إن لكل جمعة شعاراتها،" فالشعار بات موسوما، لا بل محكوما بإيقاعات عمل الأنماط التواصلية المستجدة وآلياته المتاحة بإشكالها المختلفة للجمهور العريض، والعمولة بامتياز بحكم اعتمادها الأثير العنكبوتي، وإفادتها من سهولة التخاطب في مواقع التواصل الاجتماعي(سراج، 2017).

يتحول الشعار إلى مادة اتصال سياسي، ينقل عبره المحتجون كل ما يخالج صدورهم وعقولهم،" إذا كان الشعار يعرف بكيانه الشفهي والكتابي الموثوق، وبقدرته الابلاغية المباشرة، فلا شك انه حمال أوجه، ويمتلك بنية لغوية تتشكل وفق رغبة مرسلها وفي ضوء إمكاناته اللغوية وخلفيته السياسية وقدرته الاستقطابية(سراج، 2014)، فهناك شعارات مركزية تتكرر في كل جمعة، لعل أشهرها،" كليتو لبلاد يا سراقين" سرقتم البلاد أيها اللصوص"، وهو شعار واضح، أن هناك عصابة استولت على موارد الدولة، كذلك الشعار الذي تكررت في مختلف جُمعات الحراك، شعار" يتنحاو قاع"، وهو إشارة صريحة إلى رحيل كل من ساهم سياسيا في تخريب البلد، شعار " سلمية سلمية"، لأن المحتجون يعون بأن أي فعل عنيف سيؤدي إلى خراب الوطن، فالوعي الجمعي يختزن آلام السنوات السوداء التي عرفتها الجزائر، وتظهر شعارات ظرفية كردة فعل المحتجين على الأحداث التي وقعت في الأسبوع، من أشهرها" لا للعهد الخامسة" ، degage" ارحل"، ما أن حدث تطور في الساحة السياسية برحيل الرئيس حتى اختفى الشعار من الساحات والشوارع، مما يظهر ذكاء سياسي من طرف المحتجين، وتتبع عميق لمجريات الأحداث السياسية.

يكتب الشعار السياسي على الجدران و اليافاطات والأوراق بحجم كبير، ينتقل من مواقع التواصل الاجتماعي إلى الواقع الحقيقي، ومن خصوصية هذه الشعارات أنها تنتج بشكل جماعي على مواقع التواصل الاجتماعي، فيتعرض الشعار الأول لعملية تعديل مستمرة طوال الأسبوع، ليظهر في صورته النهائية يوم جمعة الاحتجاج، كذلك لاحظنا أن مضامين هذه الشعارات تتوزع بين المضمون الوطني، المضمون الديني، المضمون الديمقراطي. شعارات تهاجم شخصيات سياسية، وشعارات تدعو الى العدالة والكرامة الإنسانية، وشعارات في شكل مواد قانونية دستورية، مثل: "الجزائر جمهورية وليست ملكية،"،" لا للعهد الخامسة"، سلمية سليمة"،"الجيش والشعب خوى خوى"،" ماكرون اهتم بأمك[...]الجزائر أكبر منك (سنوسي، 2019).

- الفئات الاجتماعية المشاركة في الحراك الاحتجاجي الشعبي:

خلافا لما وقع في الحركات الاحتجاجية السابقة، لاحظنا في الحراك الاحتجاجي لــ:22 فيفري، مشاركة كل الفئات الاجتماعية في الاحتجاج الشعبي، حيث شاركت الفئات التي تنتمي إلى كل المجالات العمرانية للمدينة، وشكلت نوع من الهوية الاجتماعية المشتركة بين المحتجين في الشوارع والساحات العمومية، فالملاحظ الميداني لا يجد في الشارع العناصر المهمشة –الفقراء والعاطلون عن العمل فقط،"ولكنه يجد أيضا فاعلين لديهم قوة تنظيمية مثل العمال، الطلاب والنساء، وموظفي الدولة، وأصحاب المحلات الذين تشكل مسيرتهم في الشوارع الرغبة في توسيع الاحتجاج(بيات،2014: 337).

تبلورت تضامنات اجتماعية بين ساكنة المدينة عابرة لحدود الطبقات الاجتماعية الحضرية، حيث ذابت الهويات الفردانية في هوية جماعية مشتركة،" فتشكيل معنى الجماعية بلفظ" نحن" وامتداداتها لتتضمن أولئك الذين هم مختلفون أو معترضون على رؤية " نحن" " لهو فعل سياسي رئيس للحركة الاجتماعية(ناش، 2017: 208)، ويرجع سبب هذا إلى شعور كل الفئات أن المدينة لم تعد تلبي حاجاتها، رغم استفادة فئات واسعة من الريع الحضري، إلا أنها تعاني من مشكلات حضرية لا حصر لها، كذلك يشعر

كل فرد في المدينة بتكلس البنية السياسية وعدم قدرتها على التجدد، حيث تكشف الإحصائيات عن التراجع المستمر لمشاركة سكان المدن في الاستحقاقات السياسية، فكشفنا في دراسة سابقة، أن فئات الشباب لا تشارك في الانتخابات الرئاسية بسبب إفلاس الخطاب السياسي، المبني على الوعود والأوهام(مهورباشة، 2015).

لأول مرة في تاريخ الاحتجاج يتحد ساكنة المدينة حول مجموعة من المطالب السياسية، فشاركت الفئات المهيمنة كالأطباء والمحامون والقضاة وأساتذة الجامعة، متخلية عن مطالبها الفئوية والمهنية، مندمجة في مطالب الحراك الاحتجاجي الكبرى، ممثلة في مطلب إرساء نظام سياسي ديمقراطي، كما شاركت الفئات الاجتماعية الشبانية، رغم أن الفئات الاجتماعية التي شاركت بقوة في الحراك الشعبي هي الفئات الشباب التي كانت تمارس النقد السياسي في الملاعب الرياضية، إلا أن الشباب الجامعي كان له إسهاما بارزا في الحراك الاحتجاجي، حيث أصبحت معظم مدن الجزائرية الكبرى تحتوي على مؤسسات جامعية،"فنسبة الشباب تفوق 70 بالمائة من إجمالي السكان، وأصبحت فئة الشباب ذات وزن نوعي وكمي، فقد أدت ديمقراطية التعليم ومجانيته إلى تزايد كمي لعدد الطلبة في الجامعات الجزائرية(L'Enseignement Supérieur et la Recherche Scientifique en Algérie, 2012).

إذا كانت فئات الطبقة الوسطى هي التي قادت الحركات الاحتجاجية في بعض الدول العربية(حسين الديماسي، 2012)، فإن في الحراك الشعبي في المدينة الجزائرية لا تظهر فئات الطبقة الوسطى كفاعل رئيسي، وإنما ساهمت كبقية الفئات الاجتماعية الأخرى، بل شاركت في هذا الحراك الفئات الاجتماعية التي تنتمي إلى البرجوازية الحضرية التقليدية، وهذا نظرا لأسباب تاريخية مزمنة، حيث عانت الطبقة الوسطى في المرحلة الكولنيالية من الإقصاء الاثنيي، ومن هيمنة النظام السلطوي في مرحلة الاستقلال الوطني، وكذلك تستمد وضعيها الطبقية من توزيع الريع، كما يحكم سلوكيات أفرادها الفردانية و الاستهلاكي المعولم، ما يحد من دورها في التغيير السياسي في الجزائر.

خاتمة:

نشير في ختام هذه الدراسة إلى أن المدينة الجزائرية هي نتاج سياسات عمرانية متعاقبة، تعبر عن خيارات السلطة السياسية في كل مرحلة تاريخية، فمن التوجيه الاشتراكي للسياسات العمرانية إلى التوجه الليبرالي، وظفت خلالها الإدارة الحضرية حزمة من الإجراءات والأدوات التخطيطية، أدت إلى تشكل ثلاثة مجالات عمرانية داخل المدينة الجزائرية، ستكون هذه المدينة المنفصمة عمرانيا والمتمايزة مجاليا فضاء للعديد من الحركات الاحتجاجية.

تحولت شوارع المدينة الجزائرية إلى فضاء للحراك الاحتجاجي، فاخذ هذا الحراك أنماط وأشكال عديدة، في البداية، غلب الاحتجاج الهوياتي كما في الربيع الامازيغي، أو بإعادة بعث الهوية الدينية كما حدث مع الاحتجاج الديني، فيما بعد، أخذ الحراك الاحتجاجي الشكل المطلبي، حيث طالب الأفراد بالحقوق الاقتصادية والاستفادة من الخدمات الحضرية، ليتراكم وينفجر في الأخير، في شكل حركة احتجاجية شعبية في 22 فيفري 2019، طالب فاعلوه ولا يزالون بحقوقهم السياسية والاقتصادية.

تكشف الحركات الاحتجاجية التي خبرتها المدينة الجزائرية عن عمق التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها مجتمع المدينة، ففي كل مرحلة تاريخية تشكلت تراتبية اجتماعية، ظل الريع الحضري بشقيه: الريع العقاري، والريع النفطي، العامل الرئيسي المتحكم في تشكلها، وسيؤدي الصراع بين الأفراد داخل المدينة للحصول على الموارد الريعية إلى انفجار الحركات الاحتجاجية، رغم أنها تتخفى في كل مرة تحت مسميات الدين والثقافة واللغة.

الحراك الاحتجاجي الشعبي (22فيفيري2019) هو محصلة تراكمات تاريخية من الفعل الاحتجاجي في المدينة الجزائرية، فهذا الحراك نقل الاحتجاج من المطالب الاقتصادية

إلى المطالب السياسية، وهو تعبير عن وعي ساكنة المجالات العمرانية الثلاثة للمدينة الجزائرية بأن الأزمة الحضرية مردها خيارات النظام السياسي العمرانية، كما توحد ساكنة المدينة لأول مرة في تاريخ الاحتجاج حول مطالب سياسية، حيث شاركت الفئات الاجتماعية من مختلف المنحدرات الاجتماعية والطبقية، ومن مختلف التيارات الأيديولوجية والثقافية، ووظف المحتجون الشوارع والساحات ذات رمزية الوطنية والتاريخية، كما اتسم الحراك الاحتجاجي هذه المرة بالسلمية على خلاف الحركات السابقة التي تخللتها عمليات العنف المتبادل.

في الأخير، هل يؤدي هذا الحراك الاحتجاجي الشعبي إلى تغيير في بنية النظام السياسي، الأمر الذي يؤدي إلى تحرير السياسات العمرانية من هيمنة البيروقراطي– التقني، ومن التوزيع غير العادل للريع الحضري، أم أن الحراك سيؤدي إلى تغيير سطحي في بنية النظام السياسي، وبالتالي، ستسمر أزمة المدينة الجزائرية ؟

المراجع

بروغا، فرنسوا(1998). الإسلام السياسي، صوت الجنوب، ترجمة: لورين زكي، بيروت: دار العالم الثالث.

بوعزيزي، محسن (2008)، فضاء الحركات الاجتماعية في المجتمعات العربية، الحالة التونسية نموذجا، مجلة إضافات، العدد1.

بيات، أصف (2014). الحياة السياسية، كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة: أحمد زايد، مصر: المركز القومي للترجمة.

توران، الان(2011). براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

تونيلا، ستيان (2019)، سوسيولوجيا الفضاءات الحضرية العامة، ترجمة: إدريس الغزاوي، مجلة إضافات، عدد46.

جابي، عبد الناصر وآخرون(2019). الحركات الأمازيغية في شمال إفريقيا، الجزائر: منشورات الشهاب.

جابي، عبد الناصر (2011). الحركات الاحتجاجية في الجزائر كانون/ يناير 2011، قطر: المركز العربي للأبحاث والنشر.

خرمة، تامر وآخرون (2014). الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، تحرير: عمرو الشبكي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

روا، اولفيه (1996). تجربة الإسلام السياسي، ترجمة: نصير مروة، بيروت: دار الساقي.

سراج، نادر (2014). ثورة مصر وشعرات شبابها، دراسة لسانية في عفوية التعبير، قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

سراج، نادر (2017)، الخطاب الاحتجاجي، دراسة تحليلية في شعرات الحراك المدني، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

سعود، الطاهر(2012). الحركات الإسلامية في الجزائر، دبي: مركز المسبار للبحوث والدراسات.

سعيدوني، معاوية (2016). أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر جذورها واقعها وآفاقها، مجلة عمران، العدد 16.

قيرة، اسماعيل (2004). أي مستقبل لفقراء في البلدان العربية؟ قسنطينة: دار الهدى للطباعة والنشر.

كاستلز، امنوال (2017). شبكات الغضب والأمل،الحركات الاجتماعية في عصر الانترنت، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الكنز، علي (2015). حول الأزمة، الجزائر، ذاكرة الأمة.

الكنز، علي. جابي، عبد الناصر (1994). في البحث عن كتلة الاجتماعية جديدة، مجلة المستقبل العربي، السنة17، العدد183.

مالكي، امحمد وآخرون (2012). ثورة تونس والسياقات والتحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث والنشر.

مراح، عيسى (2019). التنديد والاحتجاج عبر شبكت التواصل الاجتماعي: نحو تجديد أشكال المشاركة السياسية في الجزائر، مجلة عمران، العدد27.

مهورباشة، عبد الحليم(2015). اتجاهات فئة الشباب الجامعي نحو المشاركة في الانتخابات الرئاسية في الجزائر، مجلة سياسات عربية، العدد13.

مهورباشة، عبد الحليم، سعود، الطاهر (2017). الحراك الاحتجاجي والمدينة الجزائرية: مقاربة سوسيولوجية، مجلة عمران، العدد20.

ناش، كتال (2017). علم الاجتماع السياسي المعاصر، العولمة والسياسة والسلطة، ترجمة: ذيب بن محمد الدوسيري، الرياض: دار جامعة الملك سعود.

الهرماسي، عبد الباقي وآخرون (1990). الدين في المجتمع العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

Addi , L.(2010). L'Algérie et la démocratie, Pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, Éditions La Découverte.

Aghrout, A et Zoubir, Y . (2012). Algérie : des réformes politiques pour éluder le « printemps arabe », alternatives sud, vol19.

Amrouche, N. (2012). LES AROUCH : LA TRIBU À LA CONQUÊTE DE LA VILLE, Yves Bonny, Ollitrault,S. Espaces de vie, espaces-enjeux : entre investissements ordinaires et mobilisations politiques, Presses universitaires de Rennes.

Bergel , P and Benlakhlef, B.(2011). Les « nouveaux riches » de l'importation algérienne: des agents de la transformation sociale et urbaine? , Méditerranée, n116.

Bouyacoub, A. (1997). L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel. in Confluences, Printemps .

CHORFI, K.(2019). Le fait urbain en Algérie, de l'urbanisme d'extension à l'urbanisme de maitrise. L'urbanisme en discussion. Cas de Sétif -Algérie1962-2014, Thèse du Doctorat en sciences architecture, université setif.

Cote, M. (2005). L Algérie, Media –Plus , Constantine.

Delhaye, G et Loïc ,P. (2004) . Les transformations économiques en Algérie , Journal des anthropologues, n 96-97

Direche-Slimani , K. (2006). Le mouvement des âarch en Algérie :pour une alternative démocratique autonome ?Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée ,n111-112.

Droz-Vincent, PH. (2013). POUVOIRS DANS LA VILLE ET RÉVOLTES ARABES EN 2011, Confluences Méditerranée, N° 85.

Harbi,M. CULTURE ET DÉMOCRATIE EN ALGÉRIE : RETOUR SUR UNE HISTOIRE.

https://www.africapresse.paris/Pr-A-MEBTOUL-Pas-de développement pour-l-Algérie-sans-vision-stratégique-d-un

https://www.cairn.info/revue-le-mouvement-social-2007-2-page-25.

Massissilia, Ch.(2015). Selon un rapport de la DGSN Plus de 700 000 Algériens ont protesté dans la rue en 2015.

MEBTOUL,A .Pas de développement pour l'Algérie sans vision stratégique d'une économie hors hydrocarbures.

Mécanisme Africain d'Evaluation par les Pairs RAPPORT D'ÉVALUATION DU MAEP n°4. Juillet 2007.

Médard, F. (1990). L'État patrimonialisé, Politique africaine, n°39.

Laiche, L et Sadoudi, M.(2011). L'extension de la ville de Tizi-Ouzou vers ses flancs est et ouest : quelle alternative à la contrainte foncière ? , Insaniyat.

Safar Zitoun, M. (2012). Violence et rente urbaines : quelques réflexions

arabe et en Europe » sous la direction de Pierre Robert Baduel. consulté sur Internet le ; 06/02/2016. http://books.openedition.org/irmc/562.

Sidi Boumedine, R. (200). DÉSORDRES OU « DES ORDRES » URBAINS, revue NAQD, 1 N°.

Sidi Boumedine, R. (2018). LA RENTE DANS L'URBANISME ET L'IMMOBILIER. LE CAS DE L'ALGÉRIE, Revue NAQD , N° 36

critiques sur la ville algérienne d'aujourd'hui, Insaniyat.

Safar-Zitoun ,S. (2012). ÉTAT PROVIDENCE ET POLITIQUE DU LOGEMENT EN ALGÉRIE Le poids encombrant de la gestion politique des rentes urbaines, Revue Tiers Monde,n°210.

Saidouni,M. (2000). Elément d introduction a l urbanisme, Alger, Edition Casbah.

Semmoud, B. et Aït Amirat, A. (2009). Évolutions politiques et planification, production et gestion urbaines en Algérie, p. 135- 146, in « La ville et l'urbain dans le Monde